مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 326، جنيف، 10-24 آذار/ مارس 2016

الوثيقة: GB.326/POL/4

قسم وضع السياسات
جزء الحوار الاجتماعي

POL

التاريخ: ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٦
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

متابعة المناقشة المتكررة بشأن الحوار الاجتماعي، المعقودة في الدورة الثانية بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٣): تنفيذ خطة العمل

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة أهم عناصر الاستراتيجية التي يتبعها المكتب في تنفيذ خطة العمل بشأن الحوار الاجتماعي، على نحو ما جاء في مناقشة واستعراض مجلس الإدارة في دورته ٣١٩ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، وبعد القرار الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة في حزيران/ يونيه ٢٠١٣، وتتضمن معلومات عن التقدم الذي سبق إحرازه في تنفيذها.

ومجلس الإدارة مدعو إلى مناقشة كيفية المضي قدماً وتوفير الإرشاد بشأن ذلك (انظر مشروع القرار في الفقرة ٤٥).

الهدف الاستراتيجي المعني: تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي

الانعكاسات السياسية: من شأن توجيه مجلس الإدارة أن ينير المرحلة الثانية من تنفيذ خطة العمل بشأن الحوار الاجتماعي، التي سيضطلع بها المكتب، وأن يساعد على رسم معالم التوجه الاستراتيجي في المستقبل وتنفيذ الأنشطة في هذا المجال.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: سيجري تنفيذ خطة العمل بالأساس في إطار مخصصات الميزانية القائمة، وبالاستناد أيضاً إلى التمويل من خارج الميزانية من الجهات المانحة والحكومات المضيفة.

إجراء المتابعة المطلوب: سيراعي المكتب الإرشادات التي يقدمها مجلس الإدارة.

الوحدة مصدر الوثيقة: وحدة الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، قسم الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.319/POL/3؛ الوثيقة GB.325/POL/INF/1.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولا- المقدمة والأساس المنطقي

١. استعرض مجلس الإدارة في دورته ٣١٩ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، خطة عمل من أربع سنوات أعدها المكتب بغية إنفاذ الاستنتاجات المتعلقة بالمناقشة المتكررة بشأن الحوار الاجتماعي. وبيّنت الخطة الأهداف المحددة التي يتعين بلوغها بحلول عام ٢٠١٧ والأنشطة التي يجب الاضطلاع بها تمشياً مع إطار العمل المدرج في القرار الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة في حزيران/ يونيه ٢٠١٣.[١]

٢. وطلب مجلس الإدارة إلى المدير العام أن يُنقح خطة العمل ومصفوفة الأنشطة في ضوء الإرشاد المقدم في مناقشة مجلس الإدارة، وأن يقدم تقريراً مرحلياً إلى الدورة ٣٢٥ لمجلس الإدارة.[٢]

٣. وقدم المكتب تقريراً مرحلياً للاطلاع إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٢٥ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.[٣]

٤. ويستند التقرير الحالي إلى التقرير المذكور. وهو يسلط الضوء على الاستراتيجية التي اتبعها المكتب والإنجازات الرئيسية والدروس المستخلصة والتحديات الماثلة أمام تنفيذ خطة العمل التي تشمل الفترة الممتدة من حزيران/ يونيه ٢٠١٣ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦. وترد في الملحق قائمة بالنتائج والأنشطة الرئيسية.

٥. وتتمثل الأهداف الرئيسية لخطة العمل في التالي:

- توليد خدمات قوية لإسداء المشورة التقنية القائمة على الأدلة وبناء القدرات لمساعدة الهيئات المكونة على التصدي للتحديات التي تواجهها على جميع المستويات فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية والحرية النقابية؛
- الاستفادة من الأمثلة الإيجابية على دور الحوار الاجتماعي في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

٦. وقد أُنجزت أنشطة خطة العمل وسيتواصل إنجازها في إطار برنامج العمل اللائق، مع مراعاة الطبيعة المتلازمة والمترابطة والمتكافلة لأهداف استراتيجية منظمة العمل الدولية، ودور معايير العمل الدولية كأداة قيّمة لتحقيقها.

ثانياً- استراتيجية التنفيذ والإنجازات الرئيسية

٧. بغية تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي في الدول الأعضاء وتقديم الدعم الفعال إلى الجهات الفاعلة الثلاثية في الحوار الاجتماعي، نفذ المكتب استراتيجية شاملة تجمع بين العناصر الرئيسية الأربعة التالية: الحملات الترويجية وتوليد المعارف وتقاسمها وتنمية القدرات وتعزيز الشراكات. وتسترشد هذه الاستراتيجية بأحكام معايير العمل الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة والميثاق العالمي لفرص العمل والقرار الصادر عام ٢٠٠٢ بشأن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي، فضلاً عن الاستنتاجات المتعلقة بالمناقشة المتكررة بشأن الحوار الاجتماعي. كما ترتكز الاستراتيجية على التنفيذ الفعال لأولويات البرنامج والميزانية.[٤]

[١] الوثيقة GB.319/POL/3.

[٢] يمكن الاطلاع على خطة العمل المنقحة على الموقع الإلكتروني التالي:
http://ilo.org/global/topics/workers-and-employers-organizations-tripartism-and-social-dialogue/lang--en/index.htm.

[٣] الوثيقة GB.325/POL/INF/1.

[٤] الوثيقة GB.326/PFA/1.

الحملات الترويجية

٨. عزز المكتب الجهود الرامية إلى تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقيات الأساسية، بما فيها اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). وكثف جهوده لتشجيع التصديق على اتفاقيات الإدارة السديدة وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، بما فيها اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤) تمشياً مع خطة العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ التي اعتمدها مجلس الإدارة.[٥] كما استهدفت الجهود الترويجية توصية المشاورات (على المستويين الصناعي والوطني)، ١٩٦٠ (رقم ١١٣) وتوصية المشاورات الثلاثية (أنشطة منظمة العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٥٢). وصدقت ست دول أعضاء إضافية (جزر القمر والمغرب وبنما والاتحاد الروسي وطاجيكستان وتونس) على الاتفاقية رقم ١٤٤ منذ عام ٢٠١٣، ليصل بذلك عدد التصديقات الإجمالي إلى ١٣٩ تصديقاً. وقدم المكتب الدعم التقني إلى البلدان التي تبحث حالياً إمكانية التصديق على هذه الاتفاقية (مثلاً الكاميرون وجمهورية إيران الإسلامية والسودان وأوزبكستان). وتشمل الأدوات المستخدمة في الحملات الترويجية، المشورة التقنية وتعميم المواد المنشورة وورش العمل والأنشطة التدريبية محددة الأهداف. وتناولت الأنشطة أيضاً تعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية من أجل تنفيذ الاتفاقيات سالفة الذكر تنفيذاً فعالاً (مثلاً بنغلاديش وبيلاروس وتشاد وكولومبيا والفلبين وسري لانكا وزامبيا).

٩. واستحدثت أدوات بيانية وتدريبية في إطار حملة لتشجيع التصديق والتنفيذ الفعال لاتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥١) واتفاقية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٥٤)، كجزء من الاستراتيجية الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز المفاوضة الجماعية وعلاقات العمل (مثلاً الجمهورية الدومينيكية والفلبين وصربيا). كما استهدفت الحملة توصية الاتفاقات الجماعية، ١٩٥١ (رقم ٩١) وتوصية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٦٣) وتوصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨). ووُضع كتيب إعلامي تفسيري محدث بشأن الاتفاقية رقم ١٥٤ لدعم هذه الجهود.[٦] وسُجلت خمسة تصديقات إضافية (البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة والمغرب والاتحاد الروسي وتونس) على الاتفاقية رقم ١٥١ وثلاثة تصديقات (البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة وتونس) على الاتفاقية رقم ١٥٤، ليصل بذلك عدد التصديقات الإجمالي إلى ٥٣ و٤٦ على التوالي. وتحققت جميع هذه التصديقات بدعم تقني من المكتب.

بناء المعارف وتقاسمها

١٠. ارتقى المكتب ببحوثه المتعلقة بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وآليات منع المنازعات وتسويتها، وأعد أدوات وقواعد بيانات سياسية وتدريبية من أجل تعزيز مشورته السياسية ودعمه التقني إلى الهيئات المكونة.

١١. وأصدر المكتب أدلة بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني وبشأن المفاوضة الجماعية، حيث استُكملت الأدلة الثانية بسلسلة من صحائف الوقائع.[٧] وإلى جانب الدليل الصادر في عام ٢٠١٢ بشأن تسوية نزاعات العمل، فقد أثبتت هذه الأدلة أنها أدوات قيّمة لإسداء المشورة السياسية وبناء القدرات وتقاسم المعارف. ويعرض الدليل بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني، وهو متاح بعشر لغات، الممارسات الجيدة لإنشاء وتشغيل مؤسسات فعالة للمشاورات الثلاثية وبناء توافق الآراء ولتعزيز نهج ثلاثي لإدارة سوق العمل. وقد استُخدم كمادة تدريبية أساسية في أول أكاديمية بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني، نُظمت في مركز تورينو في عام ٢٠١٤. وتقاسم المشاركون من ٣٣ بلداً خبراتهم وأفضل ممارساتهم بشأن الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي باعتبارها أدوات لبناء مجتمعات متماسكة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

[٥] الوثيقة GB.306/3/1.

[٦] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://ilo.org/global/topics/collective-bargaining-labour-relations/lang--en/index.htm.

[٧] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://ilo.org/collectivebargaining.

١٢. وأنشأ المكتب، بالتعاون مع الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، قاعدة بيانات بشأن المؤسسات الوطنية للحوار الاجتماعي الثلاثي تشمل ١٠٠ بلد، لتوفير معلومات مقارنة عن الضوابط الرئيسية لهذه المؤسسات.[٨] ووُضعت بيانات بشأن عضوية نقابات العمال والمفاوضة الجماعية[٩] وقاعدة بيانات قانونية مقارنة بشأن العلاقات الصناعية "IR Lex"[١٠]، لتوفير معلومات محدثة بشأن العلاقات الصناعية لصالح واضعي السياسات والقوانين، فضلاً عن الشركاء الاجتماعيين. كما تسمح قواعد البيانات للمكتب بتقييم نوعية الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية في الدول الأعضاء. ونُشر عدد من الموجزات التي تدرس الاتجاهات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالمفاوضة الجماعية.[١١]

١٣. وأدت الأدوات التي أُعدت، إلى تحسين نوعية المشورة المسداة والآثار الناجمة عن تدخلات منظمة العمل الدولية على المستوى القطري، وأكدت دور المنظمة باعتبارها مركز امتياز فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية.

١٤. ويقوم المكتب بإعداد دراسة عن الحوار الاجتماعي العابر للحدود والعلاقات الصناعية، يعقبه اجتماع للخبراء في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، لتحليل الاتجاهات والتحديات المعاصرة. كما استهل المكتب بحثاً بشأن الاتجاهات الحديثة في الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني الفرعي، بما في ذلك في فرنسا والهند وإيطاليا وألمانيا.

تطوير القدرة المؤسسية للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية

١٥. أسهب المكتب في تقديم المشورة السياسية والمساعدة التقنية إلى الهيئات المكونة لدعم مشاركتها في الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية من أجل تحسين العلاقات الصناعية وتعزيز أسواق العمل الشاملة، مع مراعاة تنوع النُظم الوطنية للعلاقات الصناعية. واستهدفت هذه الجهود الدول ذات الوضع الهش (مثلاً بوروندي وهايتي) والبلدان التي تمر بمرحلة سياسية أو اقتصادية انتقالية (مثلاً ميانمار وجنوب السودان). وفي اليونان، دعم المكتب الحوار الاجتماعي الثلاثي الهادف إلى استعادة الثقة بين الهيئات المكونة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات التي تنظم العلاقات الصناعية في سياق التكيف الهيكلي. وفي تونس، أسهم المكتب في ترسيخ الحوار الاجتماعي باعتباره جانباً رئيسياً من جوانب الانتقال السلس نحو بناء نظام ديمقراطي تعددي. كما أسهم في إنشاء لجان ثلاثية لتسوية نزاعات العمل الجماعية (مثلاً كولومبيا وغواتيمالا وبنما).

١٦. وأدى تنظيم منتديات عالمية وإقليمية بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي (مثلاً أكاديمية الحوار الاجتماعي والمؤتمرات المشتركة بين منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة وورش عمل جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)، إلى تسهيل تبادل المعارف بشأن الممارسات الجيدة في مجال الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية.

١٧. ونتيجة لخدمات المشورة التقنية وبناء القدرات التي يقدمها المكتب، مدعومة بالبحوث وتوليد المعارف، قام ما يزيد على ٢٠ بلداً باتخاذ تدابير لاستحداث أو تعزيز أطره القانونية والمؤسسية الوطنية للحوار الاجتماعي أو لاعتماد اتفاقات ثلاثية لمواجهة التحديات التي يطرحها المجال الاجتماعي والاقتصادي وسوق العمل وتعزيز التنمية المستدامة.

[٨] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://aicesis.org/database/

[٩] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://ilo.org/irdata

[١٠] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://ilo.org/irlex

[١١] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://ilo.org/collectivebargaining

١٨. ويشجع المكتب الحوار الاجتماعي باعتباره الوسيلة الأكثر فعالية لوضع تشريعات عمل وطنية جديدة أو منقحة تجسد متطلبات معايير العمل الدولية وتتناسب تماماً مع مصالح واحتياجات جميع الأطراف. ويسعى المكتب إلى بناء قدرات الهيئات المكونة على الضلوع في حوار اجتماعي فعال حول إصلاحات قانون العمل. وفي بعض الحالات، مثل هايتي، قُدم دعم مكثف إلى كل هيئة من الهيئات المكونة الثلاثية على حدة، وكذلك لتسهيل مشاوراتها الثلاثية. ويُقدم التدريب على قوانين العمل ومعايير العمل وعلاقة الاستخدام والمواضيع ذات الصلة في مركز تورينو والبلدان المعنية على السواء. ويتواصل تعزيز قدرات الهيئات المكونة عن طريق استمرار تطوير المعارف بشأن مسائل قانون العمل ونشرها من خلال قواعد البيانات الرئيسية من قبيل NORMLEX وEPLex.

١٩. وأُدرج الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي في الدورات والأكاديميات التدريبية التي يُنظمها المكتب ومركز تورينو سعياً إلى معالجة مجالات تقنية أخرى من قبيل العمالة والمساواة بين الجنسين وهجرة اليد العاملة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والحماية الاجتماعية والامتثال في مكان العمل والأجور والمنشآت متعددة الجنسية.

٢٠. وتعمل الأنشطة المختلفة التي ينفذها مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال أيضاً على بناء قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وتُسهم في تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي.

الروابط مع النتائج السياسية للبرنامج والميزانية

٢١. خلال المناقشة المتكررة بشأن الحوار الاجتماعي، شددت الهيئات المكونة الثلاثية على الدور المهم للحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي باعتبارهما أسلوبين أساسيين لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية. وتبعاً لذلك، يجري إدماج الحوار الاجتماعي في جميع النتائج السياسية للبرنامج والميزانية. ووضع المكتب "مؤشرات للحوار الاجتماعي" لرصد إدماجه الفعال باعتباره محركاً سياسياً مشتركاً.

٢٢. وقدم المكتب المساعدة إلى الدول الأعضاء بخصوص وضع سياسات العمالة من خلال المشاورات الثلاثية تمشياً مع أحكام اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، مع مراعاة استنتاجات المناقشة المتكررة بشأن العمالة. وقد ساعد ذلك في المقابل على تحسين فعالية الحوار الاجتماعي الثلاثي في هذه البلدان (مثلاً منغوليا والمغرب وأوروغواي وزامبيا).

٢٣. والحوار الاجتماعي أداة ضرورية لضمان العمل اللائق للعمال المهاجرين. وقد أُعد تقرير بشأن الحوار الاجتماعي وهجرة اليد العاملة لدعم محافل الهجرة الدولية والتكامل الإقليمي في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وانطلقت عملية للحوار الثلاثي بشأن هجرة اليد العاملة في بعض الدول العربية، بدءاً بعقد اجتماع أقاليمي ثلاثي للخبراء في نيبال في عام ٢٠١٤.

٢٤. وفي إطار متابعة اعتماد توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، قامت منظمة العمل الدولية بتنظيم أربعة منتديات إقليمية ومنتدى عالمي واحد لتقاسم المعارف في عام ٢٠١٥.[١٢] وصُممت هذه المنتديات كمنابر لتبادل الخبرات وإجراء المناقشات التفاعلية بين واضعي القرارات العامة والشركاء الاجتماعيين والشركاء المؤسسيين الآخرين بشأن الدروس المستخلصة من عمليات الانتقال هذه على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وكيف يمكن للحوار الاجتماعي أن يساعد في هذا الصدد.

[١٢] اضطلع المكتب بتنظيم المنتديات الإقليمية الثلاثية الأربعة في بيرو والجبل الأسود ونيبال والسنغال والمنتدى العالمي في مركز تورينو.

٢٥. ودمجت مختلف الأنشطة المضطلع بها في إطار مجال الأهمية البالغة ٧ بشأن الامتثال في مكان العمل، الحوار الاجتماعي دمجاً كاملاً باعتباره وسيلة ونتيجة على السواء. وأسهمت في إرساء عمليات الآليات الثلاثية أو تحسينها في ستة بلدان رائدة. ونُفذت هذه الأنشطة على أساس الأولويات التي حددتها الهيئات المكونة الثلاثية على نحو مشترك[١٣]. ووضع المكتب أيضاً أداة لتدريب المدربين لصالح مفتشي العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وهي أداة تعزز الحوار الاجتماعي من أجل وضع سياسات وبرامج مصممة تصميماً يستجيب للاحتياجات المحددة لأماكن العمل.

٢٦. وأخيراً وليس آخراً، فإن جميع البرامج القطرية للعمل اللائق يجري تصميمها وتنفيذها بمشاركة الهيئات المكونة الثلاثية. ومن أصل البلدان التي تتمتع ببرامج قطرية للعمل اللائق والبالغ عددها ٨١ بلداً[١٤]، حدد ٦٢ بلداً تعزيز آليات الحوار الاجتماعي أو مؤسساته باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية، إما على نحو مباشر أو فيما يتصل بالنتائج الأخرى.

الشراكات

٢٧. عزز المكتب شراكاته مع المؤسسات الخارجية بشأن الحوار الاجتماعي. وتشمل هذه المؤسسات المفوضية الأوروبية والمؤسسة الأوروبية من أجل تحسين ظروف المعيشة والعمل والجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة والرابطة الدولية لعلاقات الاستخدام والعمل والوكالات الوطنية لتسوية النزاعات، من قبيل لجنة علاقات مكان العمل في أيرلندا ولجنة العمل العادل في أستراليا ودائرة الوساطة والتوفيق الاتحادية في الولايات المتحدة. وهو ما مكن المكتب من أن ينهض بقدراته البحثية ويعزز أثر الأنشطة التي يضطلع بها على المستوى القطري، وكذلك أن يزيد من تأثيره في النقاش السياسي العالمي.

٢٨. وأفضى تعزيز الشراكة مع المفوضية الأوروبية إلى تنفيذ برنامج للتعاون مدته ست سنوات يشمل إجراء البحوث وبناء القدرات بغية استخدام الحوار الاجتماعي استخداماً فعالاً باعتباره أداة لضمان الإصلاحات السياسية المستدامة.

٢٩. كما أسهمت منظمة العمل الدولية إسهاماً مهماً في مجموعة العشرين التي أقرت بالدور الأساسي الذي يؤديه الحوار الاجتماعي في التصدي لانعدام المساواة وتحقيق النمو الشامل.[١٥] وأسهم التعاون مع البنك الدولي في إقراره الصريح بالدور الأساسي الذي يؤديه الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي في وضع لوائح العمل وتنفيذها.[١٦]

٣٠. ويشير إدراج الهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، فضلاً عن الهدف ١٠ (الحد من أوجه انعدام المساواة) والهدف ١٦ (السلام والعدالة)، في برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى اعتراف واضح من جانب المجتمع الدولي بأهمية العمل اللائق، وبالتالي بالحوار الاجتماعي. وقد نُظمت عدة أحداث خلال العامين الماضيين لتعزيز الاعتراف على نطاق أوسع داخل منظومة الأمم المتحدة بالاستجابات السياسية لمنظمة العمل الدولية بشأن طائفة من المسائل، بما فيها تمويل التنمية والوظائف الخضراء وتمكين المرأة والعمل الجبري والشعوب الأصلية وهجرة اليد العاملة وعمل الأطفال ووباء إيبولا. وشكل الحوار الاجتماعي جانباً محورياً في جميع هذه المناقشات.

[١٣] الوثيقة GB.325/POL/4.

[١٤] تشمل هذه الأرقام البرامج القطرية للعمل اللائق التي انتهت في عام ٢٠١٣.

[١٥] بيان قادة مجموعة العشرين، مؤتمر قمة أنطاليا، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥؛ الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة العشرين بشأن العمل والعمالة، أنقرة، تركيا، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

[١٦] انظر:
A. Kuddo, D. Robalino, M. Weber: “Balancing Regulations to Promote Jobs: From Employment Contracts to Unemployment Benefits”, World Bank Group, Washington, DC, 2015.

٣١. وأدى تعزيز التعاون مع الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة ومع الهيئات الوطنية، من قبيل المجالس الاقتصادية والاجتماعية في إسبانيا وهولندا ومجلس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية كوريا، إلى تنظيم ثلاث مؤتمرات دولية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.[١٧] واعتمدت المؤسسات المشاركة إعلانات مشتركة تتعهد بمقتضاها بتعزيز أرضيات الحماية الاجتماعية والدعوة إلى تحسين الامتثال في مكان العمل. وساعدت هذه الأحداث على بناء قدرات أكثر من ٢٥٠ مشاركاً، بمن فيهم من الشركاء الاجتماعيين، للاستكمال برنامج العمل اللائق.

٣٢. ويجري حالياً إعداد بحوث عالمية بشأن أداء نُظم تسوية نزاعات العمل الفردية. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، صدر تكليف بإعداد أكثر من ٥٠ دراسة قطرية في جميع الأقاليم، ونوقشت في إطار ورش عمل وطنية وإقليمية فرعية. وسهل الالتزام مع الوكالات الوطنية لتسوية النزاعات إجراء هذه البحوث في بلدان مثل أستراليا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وأيرلندا والجبل الأسود وموزامبيق وصربيا وجنوب أفريقيا وسوازيلند والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة. ومكن التعاون مع المعهد الياباني لسياسات العمل والتدريب من إجراء دراسات بشأن مجموعة مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ستُنشر في شكل كتاب في عام ٢٠١٦.

٣٣. وواصل المكتب التعاون مع المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية، من قبيل منظمة العمل العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الكاريبية وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وساعد هذا التعاون المكتب على الوصول إلى قاعدة عريضة من الجماهير وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحقيق نتائج أفضل من حيث بناء القدرات المؤسسية والتقنية فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي.

٣٤. وأفضت شراكة بين القطاعين العام والخاص مع H&M بشأن "تعزيز سلاسل التوريد العالمية المستدامة في صناعة الملابس"، وهي تشمل التعاون في مجالي العلاقات الصناعية والأجور، إلى إقامة مشاريع التعاون التقني بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. ويهدف ذلك إلى تحسين العلاقات الصناعية والأجور في الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية. وقد أُقيمت مشاريع مماثلة بدعم من الحكومة الألمانية.

٣٥. وفيما يتعلق بالمسألة المحددة المتمثلة في هجرة اليد العاملة، قُدم الدعم إلى المنتدى السنوي رفيع المستوى لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن اليد العاملة المهاجرة، وهو المنتدى الثلاثي الوحيد الذي يتناول مسائل هجرة اليد العاملة على مستوى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل المضي قدماً في تنفيذ إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين (إعلان سيبو).

ثالثاً- الدروس المستخلصة والتحديات

٣٦. يفيد الارتقاء بالبحوث المتعلقة بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في احتلال منظمة العمل الدولية مكانة تجعل منها مركزاً للامتياز بشأن العلاقات الصناعية، وفي تعزيز مشورتها السياسية في هذا المجال. وقد أتاح هذا الأمر أيضاً فرصة أمام المكتب لكي يُحسن فهم وتوثيق التحولات الجارية في الدول الأعضاء والتحديات التي تواجهها في مجال الحوار الاجتماعي.

٣٧. وتبين أن الأحداث العالمية والإقليمية التي تجمع بين الوفود الثلاثية من بلدان شتى لتقاسم الممارسات والخبرات الجيدة في مجال الحوار الاجتماعي، تشكل عنصراً قيّماً للغاية ضمن برامج أوسع لبناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. وقد ساعد الحفاظ على الشراكات وتوسيع نطاقها وإقامة الشبكات التواصلية مع المؤسسات الخارجية على النهوض بالاتساق السياسي وعزز تأثير عمل منظمة العمل الدولية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

[١٧] يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمؤتمر المنعقد في مدريد (إسبانيا) في عام ٢٠١٣ وسيول (جمهورية كوريا) في عام ٢٠١٤ ولاهاي (هولندا) في عام ٢٠١٥ على الموقع الإلكتروني التالي:
http://ilo.org/global/topics/workers-and-employers-organizations-tripartism-and-social-dialogue/lang--en/index.htm

٣٨. ويشهد المكتب طلباً ما فتئ متزايداً بخصوص توفير المشورة السياسية وبناء القدرات وتوليد المعارف وتقاسمها فيما يتصل بالحوار الاجتماعي.

٣٩. ومهما يكن من أمر، ينبغي ألا تخفي النتائج المهمة المحرزة في تعزيز الحوار الاجتماعي أن ثمة أماكن كثيرة للغاية لا تزال تشهد نقصاً في ممارسة الحرية النقابية وإعمال حق المفاوضة الجماعية. وفي كثير من البلدان، لا تزال المؤسسات الثلاثية للحوار الاجتماعي ضعيفة وتضطلع بدور هامشي في صنع السياسات، ولا يحظى دور الشركاء الاجتماعيين دوماً بالاحترام. ويبقى التنفيذ الفعال للاتفاقيات المصدق عليها تحدياً بالنسبة إلى العديد من البلدان؛ وهذه جميعها تهيب بالمكتب أن يتخذ إجراءات معززة وهادفة.

٤٠. وتشير التجارب الأخيرة بشأن إصلاحات قوانين العمل في بعض البلدان، التي اتسمت بعدم وجود تشاور حقيقي بين الأطراف الثلاثية، إلى الحاجة إلى أن يواصل المكتب جهوده فيما يتصل بأنشطة التوعية وتقديم الدعم في هذا المجال. وتعتبر مسألة إقامة تعاون وثيق مع مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال، وكذلك مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمة الدولية لأصحاب العمل، أمراً مهماً في هذا المضمار.

٤١. ورغم بعض التقدم المحرز، لا يزال تعزيز المساواة بين الجنسين في الحوار الاجتماعي يشكل تحدياً في الكثير من البلدان. وتظهر البيانات المقارنة أن المرأة تمثل، في المتوسط، أقل من ٢٠ في المائة من أعضاء المؤسسات الوطنية للحوار الاجتماعي في معظم الأقاليم، بما في ذلك في العديد من بلدان مجموعة العشرين. ويتعثر رصد التقدم المحرز في هذا الصدد بسبب عدم وجود إحصاءات مصنفة بحسب الجنس على المستوى الوطني. وتشكل الالتزامات من الجهات الفاعلة في مجال الحوار الاجتماعي لإحراز التقدم نحو تحقيق توازن بين الجنسين ضمن عضويتها، وسيلة مهمة لضمان إدراج مسائل المساواة بين الجنسين في برامج الحوار الاجتماعي.

٤٢. ولا يزال قياس تأثير تدخلات المكتب فيما يتعلق بتعزيز الحوار الاجتماعي، لا سيما من خلال تحديد المؤشرات ذات الصلة ورصدها، يمثل تحدياً. وسيُضطلع بالمزيد من الأنشطة للاستفادة من مؤشرات الحوار الاجتماعي التي سبق أن حددها المكتب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقيود الخارجية، من قبيل الأزمات والتغيرات السياسية، أن تؤثر في نتائج تدخلات المكتب أو تؤخرها.

رابعاً- الاستنتاجات

٤٣. إن نطاق العمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية لتشجيع تأثير الحوار الاجتماعي وتعزيزه، نطاق رحب إذ يشمل الحملات الترويجية وإجراء البحوث وبناء القدرات ووضع السياسات وإقامة الشراكات. وقد استخدم المكتب جميع الموارد المتاحة استخداماً فعالاً لدعم هذه الجهود.

٤٤. وسيواصل المكتب، بغية زيادة تعزيز تدخلاته، الارتقاء بأنشطته لتشجيع الحوار الاجتماعي باعتباره محركاً سياسياً مشتركاً على كافة مستويات نتائج البرنامج والميزانية.

مشروع قرار

٤٥. يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته عند متابعة تنفيذ خطة العمل بشأن الحوار الاجتماعي.

الملحق

قائمة بالنتائج والأنشطة الرئيسية[1]

المكونات والأنشطة	النتائج
الحملات والسياسات الترويجية	
١. تنظيم حملة لتعزيز معايير العمل الدولية ذات الصلة بالحوار الاجتماعي	- نشر دليل بشأن الاتفاقية رقم ١٤٤ بخمس لغات واستخدامه لتشجيع التصديق على الاتفاقية رقم ١٤٤ وتنفيذها - نشر دليل مشروح بشأن "تعزيز المفاوضة الجماعية: الاتفاقية رقم ١٥٤ والتوصية رقم ١٦٣" بثلاث من لغات عمل منظمة العمل الدولية - حملة وورشة عمل نُظمتا على المستوى الإقليمي بشأن تحسين تنظيم الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، وكانتا موجهتين إلى دولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور وغواتيمالا وبنما - نُظمت ورشة عمل إقليمية بشأن تعزيز الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية في القطاع العام لصالح عدد من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢. ترويج إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية)[1]	– تشمل استراتيجية التنفيذ الجديدة لترويج إعلان المنشآت متعددة الجنسية ومتابعته استثارة الوعي وبناء القدرات وتوفير الدعم على المستوى القطري بشأن نهج الإعلان وتوصياته، مع التركيز على تعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي الإقليمي والوطني بشأن السياسات المتعلقة بعمليات المنشآت متعددة الجنسية – إعداد دراسة مقارنة بشأن "إشراك المؤسسات الوطنية للحوار الاجتماعي في صنع السياسات وتسوية النزاعات المتعلقة بعمليات المنشآت متعددة الجنسية" – شملت الدورة التدريبية التي قدمها مركز تورينو بشأن "المنشآت متعددة الجنسية والتنمية والعمل اللائق: نهج إعلان المنشآت متعددة الجنسية"، جلسة بشأن الحوار الاجتماعي – تنظيم ورش عمل وطنية بشأن تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في المنشآت متعددة الجنسية في مختلف القطاعات (ليسوتو وموزامبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلند وزامبيا)
٣. الحوار السياسي	– انعقاد منتدى الحوار العالمي بشأن الأجور وساعات العمل في قطاع النسيج والملبوسات والجلد والأحذية، في جنيف في عام ٢٠١٤ – انعقاد منتدى الحوار العالمي بشأن التحديات المطروحة أمام المفاوضة الجماعية في الخدمة العامة، في عام ٢٠١٤ بحضور ١٢٧ مشاركاً – انعقاد منتديات وطنية للحوار السياسي بشأن الحوار الاجتماعي وإدارة الإصلاحات السياسية في خمسة بلدان في الاتحاد الأوروبي (قبرص واليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا)، بمشاركة خبراء من منظمة العمل الدولية والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي
توليد المعارف ونشرها	
١. توسيع نطاق البحوث والأدوات الكمية والنوعية بشأن المؤسسات الوطنية للحوار الاجتماعي الثلاثي	- إعداد موجز سياسي بشأن "تعزيز الحوار الاجتماعي في الاقتصاد الريفي" بلغات منظمة العمل الدولية الرسمية الثلاث - إعداد موجز تقني بشأن تعزيز الهيكل الثلاثي بالاستناد إلى عملية توثيق الممارسات الناجحة - إعداد صحائف الوقائع بشأن الاتفاقات الثلاثية الوطنية ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية، وتعميمها في الأنشطة التدريبية وورش العمل - يجري إعداد دليل بشأن الصفة التمثيلية لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في عمليات الحوار الاجتماعي

[1] للمزيد من المعلومات، انظر الوثيقة GB.325/POL/INF/1.

المكونات والأنشطة	النتائج
٢. إجراء بحوث بشأن الحوار الاجتماعي في البلدان التي تمر بفترة انتقال سياسي	- إعداد تقرير بشأن "تعزيز الحوار الاجتماعي في مصر" يُنشر في عام ٢٠١٦ - إدراج مدخلات بحثية بشأن دور الحوار الاجتماعي في تسهيل الانتقال السياسي في دليل منظمة العمل الدولية بشأن "الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني" واستخدامها في المشورة السياسية المسداة إلى تونس والبلدان العربية الأخرى التي تمر بفترة انتقال سياسي وتشهد بروز التعددية النقابية
٣. إجراء بحوث بشأن دور الحوار الاجتماعي في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية	- إجراء بحث، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، بشأن دور الحوار الاجتماعي في تعزيز انتعاش مستدام في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تتلقى دعماً مالياً مؤقتاً؛ نشر مجلد وخمس ورقات قطرية وفصل في تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٥ بشأن العلاقات الصناعية في أوروبا - استهلال بحوث مشتركة بين منظمة العمل الدولية والمفوضية الأوروبية بشأن "الحوار الاجتماعي ما بعد الأزمة – أفضل الممارسات والممارسات الابتكارية في الدول الأعضاء الثماني والعشرين في الاتحاد الأوروبي" في عام ٢٠١٥ (١١ دراسة وطنية ودراسة استقصائية مقارنة واجتماعات الخبراء) - إدراج فصل بشأن العلاقات الصناعية ودور الحكومة والأزمة في الكتاب المعنون "إدارة العمل في الأوقات المضطربة"
٤. إجراء بحوث بشأن الاتجاهات في الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية والنتائج الاجتماعية والاقتصادية	- نشر IR Data، وهي قاعدة بيانات إلكترونية، لتوفير إحصاءات مقارنة بشأن مؤشري العلاقات الصناعية (الكثافة النقابية وتغطية المفاوضة الجماعية) لصالح ٩٨ بلداً[٢] - نشر IR Lex، وهي قاعدة بيانات قانونية مقارنة بشأن العلاقات الصناعية، تشمل المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي الثلاثي ونزاعات العمل: أُعد ٣١ بياناً قطرياً ويجري حالياً توسيع نطاق التغطية - نشر موجزات سياسية بشأن "الاتجاهات في المفاوضة الجماعية: الاستقرار أو التآكل أو الانحطاط؟، وبشأن "التفاوض حول العمل اللائق لصالح العمال في العمل المنزليين" و"التفاوض حول تحقيق الأمن والمساواة لصالح العمال في العمل غير المعتاد" - إعداد صحائف وقائع بشأن "ما هو المقصود بالمفاوضة الجماعية؟" و"مواضيع للمفاوضة الجماعية" و"الصفة التمثيلية والاعتراف بالمفاوضة الجماعية" و"تطبيق الاتفاقات الجماعية" - نشر دليل بشأن علاقات العمل في القطاع العام - إعداد بحوث بشأن الممارسات فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقات الجماعية وتمديدها، وإدماج العمال المستضعفين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (أُعدت تسع ورقات قطرية واجتماع تقني وموجز سياسي، وسيُنشر تقرير تكاملي في عام ٢٠١٦) - إعداد ملحق بخصوص "الدليل بشأن المفاوضة الجماعية وتسوية المنازعات في الخدمة العامة"، استناداً إلى الاتفاقات الجماعية، لنشره بعدة لغات في عام ٢٠١٥ - إعداد وثيقة معلومات أساسية للدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن تطبيق التوصيات المتعلقة بالعاملين في التدريس في عام ٢٠١٥ بعنوان "الحوار الاجتماعي في قطاع التعليم: التحدي المستمر" - نشر وثيقة بشأن "النقابات والمفاوضة الجماعية وانعدام المساواة" في J. Berg (ed.): “Labour market institutions and inequality: Building just societies in the 21st century” (Edward Elgar and ILO) - إطلاق مدونة منظمة العمل الدولية بشأن "تود التصدي لانعدام المساواة؟ ما عليك إلا أن تدعم المفاوضة الجماعية" وقصة إخبارية بشأن "هل يمكن للمفاوضة الجماعية أن تؤدي إلى اقتصاد أكثر عدلاً؟" - إجراء دراسات بشأن دور الحد الأدنى الأجور والمفاوضة الجماعية في تحديد الأجور وظروف العمل في البلدان الرئيسية المنتجة للملابس

المكونات والأنشطة	النتائج
٥. تقاسم المعارف بشأن الحوار الاجتماعي العابر للحدود	- هناك دراسات قيد الإعداد بشأن "الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية عبر الحدود" - اطلاق قاعدة بيانات إلكترونية بشأن اتفاقات الشركات عبر الوطنية، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية[٣] - إعداد التقرير الخاص بالمناقشة العامة بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية خلال مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٦ - استهلال حوار ثلاثي أقاليمي بشأن هجرة اليد العاملة بين جنوب آسيا والشرق الأوسط بهدف أن تعقد منظمة العمل الدولية اجتماعاً وزارياً أقاليمياً بشأن الهجرة العادلة - استضافة أول حوار إقليمي ثنائي في عام ٢٠١٥، في إطار مشروع منظمة العمل الدولية TRIANGLE الخاص برابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن هجرة اليد العاملة بين مجلس نقابات الرابطة واتحاد أصحاب العمل في الرابطة، بدعم من مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال - اضطلاع المكتب بتنظيم ودعم منتدى ثلاثي سنوي رفيع المستوى لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن هجرة اليد العاملة - وافق مكتب اللجنة التقنية للاتحاد الأفريقي المختصة بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة على تركيبة واختصاصات اللجنة الثلاثية وأكثر للاتحاد الأفريقي بشأن هجرة اليد العاملة، التي ستوافيه بتقاريرها - تنظيم منتدى الحوار الاجتماعي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن هجرة اليد العاملة في داكار في عام ٢٠١٥ - عقد اجتماعات ثلاثية ثنائية البلدان بشأن هجرة اليد العاملة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية
٦. إجراء بحوث بشأن نُظم تسوية نزاعات العمل وأدائها	– استهلال بحوث عالمية لتحليل أداء آليات وعمليات منع نزاعات العمل وتسويتها، مع التركيز على نزاعات العمل الفردية – إعداد صحائف وقائع وتقرير بشأن وظائف اللجنة الخاصة المعنية بنزاعات العمل الجماعية، وتعميم نموذجها بخصوص تسوية النزاعات في بعض المناطق في بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية (كولومبيا وغواتيمالا وبنما)
المشورة السياسية والخدمات التقنية	
١. تعزيز دور الجهات الفاعلة والمؤسسات في مجال الحوار الاجتماعي	- تقديم المشورة السياسية والمساعدة التقنية بشأن إنشاء أو تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي الثلاثي إلى البلدان التالية: الأرجنتين وأذربيجان وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتشاد وجورجيا والهند وكينيا وليتوانيا ومدغشقر وجمهورية ملديف والمغرب وناميبيا وعُمان والأرض الفلسطينية المحتلة وبيرو ورواندا والسودان وطاجيكستان وترينيداد وتوباغو وتونس وفيتنام - وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في عام ٢٠١٣، بدعم من منظمة العمل الدولية، ميثاقاً اجتماعياً مع نقابات العمال لتعزيز التماسك الاجتماعي والحوار الاجتماعي
٢. دعم مشاركة الشركاء الاجتماعيين على نحو فعال في تطوير قوانين العمل من خلال مشاورات ثلاثية	- إعداد دراسات قطرية لتحديد الثغرات القائمة بين تشريعات العمل ومعايير العمل الدولية واستهلال المناقشات الثلاثية بشأن إصلاح قانون العمل (ليسوتو وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة والمغرب وميانمار وصربيا وفيتنام) - إقامة حوار اجتماعي ثلاثي بشأن إصلاح قانون العمل، بدعم من منظمة العمل الدولية (كمبوديا وشيلي وهايتي والهند والأردن وليسوتو وجمهورية ملديف وباراغواي وسري لانكا وزامبيا)

المكونات والأنشطة	النتائج
٣. تقديم الإرشاد السياسي القائم على البينات لتعزيز الأطر المؤسسية للمفاوضة الجماعية والتعاون في مكان العمل	– إعداد دليل بعنوان "المفاوضة الجماعية: دليل سياسي" لمساعدة الهيئات المكونة والممارسين على تشجيع المفاوضة الجماعية - تقديم المشورة التقنية بشأن إصلاح قانون العمل فيما يتعلق بعلاقات العمل والمفاوضة الجماعية (ألبانيا والجزائر وأرمينيا وجزر البهاما وكولومبيا ومصر والسلفادور وغابون واليونان وهايتي والهند ومالي ومنغوليا وميانمار والأرض الفلسطينية المحتلة ورومانيا ورواندا وصربيا وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة) - اضطلاع مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال بتنظيم أنشطة وطنية وإقليمية (دراسات وورش عمل) لصالح نقابات العمال، بغية تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية بشأن السلامة والصحة المهنيتين وعمل الأطفال والعمل الهش في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والأرض الفلسطينية المحتلة - تقديم الدعم إلى الشركاء الاجتماعيين لتعزيز المفاوضة القطاعية في كينيا (الصناعة الفندقية) والأردن (الملابس) والفلبين (المرافق) وفانواتو (السياحة)
٤. فهم أثر التكييفات الهيكلية على الحوار الاجتماعي في بلدان الاتحاد الأوروبي	- الإسهام في إعداد تقرير الاتحاد الأوروبي عن "العلاقات الصناعية في أوروبا" بشأن الحوار الاجتماعي في الدول الأعضاء التي تتلقى دعماً مالياً مؤقتاً - إصدار وثائق عمل بشأن أثر الأزمة على الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية في اليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا، واستخدامها كأساس لإعداد المجلد المنقح الذي نُشر في عام ٢٠١٤
٥. مساعدة البلدان على تعميم المساواة بين الجنسين في الحوار الاجتماعي	- إعداد موجزات تقنية بشأن الحوار الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في أوروبا وآسيا الوسطى، وبلدان مجموعة العشرين (يجري حالياً جمع المعلومات بالنسبة إلى أفريقيا) - وضع مبادئ توجيهية لمنع ومعالجة العنف والتحرش الجنسي ضد النساء العاملات في مناطق تجهيز الصادرات، من خلال الحوار الاجتماعي - الموافقة في عام ٢٠١٥ على مدونة السلوك التي وضعتها الهيئات المكونة الثلاثية بشأن التصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل في فيتنام - نشر استبيان لقاعدة البيانات الإلكترونية بشأن العلاقات الصناعية IR Data بخصوص عضوية نقابات العمال وتغطية المفاوضة الجماعية من أجل الحصول على بيانات مصنفة بحسب الجنس - نشر تقرير في عام ٢٠١٤ بشأن "المساواة بين الجنسين في مجال المفاوضة الجماعية (تحليل الاتفاقات الجماعية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية)"
٦. تحسين إمكانية الوصول إلى هيئة القضاء المعنية بالعمل ووكالات تسوية نزاعات العمل وتعزيز أدائها	- تقديم المشورة السياسية والمساعدة التقنية لإنشاء آليات تسوية النزاعات أو تعزيزها (ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك وكولومبيا وهايتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا ومنغوليا والجبل الأسود ورواندا ورومانيا وصربيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة وفيتنام)
بناء القدرات	
١. تعزيز قدرات الهيئات المكونة	- نشر كتاب "الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني: دليل منظمة العمل الدولية للإدارة السديدة" وترجمته إلى عشر لغات، وتعميمه في جميع الأقاليم كأداة سياسية وتدريبية - تنظيم أكاديمية عالمية لمدة أسبوعين بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني - تنظيم ورشة عمل إقليمية بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني لصالح البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، بالتعاون مع أمانة جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، في عام ٢٠١٥، وهو ما أفضى إلى اعتماد إعلان مشترك - وضع مرجع تدريبي ودليل لصالح المدربين في إطار برنامج طرائق تحسين العمل في المنشآت الصغيرة في مجال الصحة لتشجيع الحوار الاجتماعي في قطاع الصحة، وتوفير ترجمات إلى اللغة الصينية والفرنسية والبرتغالية من أجل تحقيق حوار اجتماعي ثلاثي أو ثنائي في آسيا وأفريقيا والأمريكتين

المكونات والأنشطة	النتائج
	- تنظيم تدريب لصالح الهيئات المكونة الثلاثية بشأن الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، بما في ذلك في المجالات التقنية من قبيل السلامة والصحة المهنيتين وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، في كمبوديا وكولومبيا وكوت ديفوار والهند وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان وميانمار والاتحاد الروسي ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وطاجيكستان وفيتنام
٢. تمكين الشركاء الاجتماعيين بهدف المشاركة في وضع قوانين العمل	– إعداد مشروع أولي لمجموعة الأدوات الخاصة بإصلاح قانون العمل - إعداد كتيب عن معايير العمل الدولية لإرشاد نقابات العمال بشأن إصلاح قانون العمل لصالح أمريكا اللاتينية
٣. مساعدة آليات الحوار الاجتماعي في إطار التكامل الإقليمي والإقليمي الفرعي	- تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الثلاثية للعمل والحوار الاجتماعي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) والمنتدى الثلاثي للحوار الاجتماعي (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) واللجنة الدائمة للحوار الاجتماعي الثلاثي (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) - تنظيم مؤتمر إقليمي فرعي بشأن "الحوار الاجتماعي والقانون في بلدان منظمة توحيد قانون الأعمال في أفريقيا" في عام ٢٠١٥، بدعم من منظمة العمل الدولية
٤. تشجيع الحوار الاجتماعي والمشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين ضمن منظومة الأمم المتحدة	– نُظم اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٤ على هامش الجمعية العامة لتسليط الضوء على إمكانات الهيكل الثلاثي فيما يتعلق بتصميم برنامج التنمية لعام ٢٠٣٠ وتنفيذه
إقامة الشراكات	
١. إقامة وتعزيز الشراكات مع المؤسسات والشبكات البحثية والسياسية ذات الصلة	– توقيع مذكرات تفاهم مع لجنة علاقات العمل في أيرلندا، إضافة إلى تلك التي كانت موقعّة أصلاً مع لجنة العمل العادل في أستراليا ودائرة الوساطة والتوفيق الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية - توقيع اتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص مع H&M بشأن العلاقات الصناعية والأجور (بالنسبة إلى كمبوديا وإثيوبيا وميانمار)، بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي - تعزيز التعاون مع المؤسسة الأوروبية من أجل تحسين ظروف المعيشة والعمل: مشاركة المؤسسة في بحوث منظمة العمل الدولية بشأن الحوار الاجتماعي والانتعاش من الأزمة؛ شارك المكتب في فريق الخبراء المعني بمشروع المؤسسة بشأن "المفاوضة الجماعية في القرن الحادي والعشرين" - تعزيز شبكة البحوث من خلال إقامة الشراكات مع شبكة البحوث بشأن قانون العمل والرابطة الدولية لعلاقات الاستخدام والعمل والجمعية الدولية لقانون العمل والضمان الاجتماعي ومؤسسات بحثية أخرى (مثل المعهد الياباني لسياسة العمل والتدريب)

[١] انظر: الوثيقة GB.326/POL/8. [٢] انظر الموقع الإلكتروني التالي: www.ilo.org/ilostat

[٣] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=978